



الى الصحف ومن الصحف الى غيرها غير ان المعروف من النسخ في القرآن هو ابطال الحكم مع اثبات الخط وكذلك هو في السنة \* اما في الكتاب فهو ان تكون الآية النسخة والمنسوخة ثابتين في التلاوة الا ان المنسوخة لا يعمل بها مثل عدة المتوفى عنها زوجها كانت سنة لقوله تعالى (متاعا الى الحول غير اخراج) ثم نسخت باربعة اشهر وعشر افي قوله تعالى (يتريصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا) . اما في السنة . فعلى نحو من ذلك ايضا لان الغالب انهم نقلوا المنسوخ كما نقلوا النسخ . واما حده ففهم من قال انه بيان انتهاء مدة العبادة . وقيل بيان انقضاء مدة العبادة التي ظاهرها الدوام . وقال بعضهم انه رفع الحكم بعد ثبوته . وقد اطبق المتأخرون على ما ذكره القاضي انه الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتا به مع تراخيه عنه وهذا حد صحيح . واما شرائطه . فمدارك معرفتها محصورة (منها) ان يكون النسخ بخطاب لان بموت المكاف ينقطع الحكم والموت مزيل للحكم لانسخ له (ومنها) ان يكون المنسوخ ايضا حكما شرعيا لان الامور العقلية التي مسندها البراءة الاصلية لم تنسخ وانما ارتفعت بايجاب العبادات (ومنها) ان لا يكون الحكم السابق مقيدا بزمان مخصوص نحو قوله عليه الصلاة والسلام «لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس» . فان الوقت الذي يجوز فيه اداء النوافل التي لا سبب لها موقت فلا يكون نهيها عن هذه النوافل في الوقت المخصص ناسخا لما قبل ذلك من الجواز لان التاقية يمنع النسخ (ومنها) ان يكون الخطاب النسخ متراخيا عن المنسوخ فعلى هذا يعتبر الحكم الثاني فانه لا يعدو احد القسمين اما ان يكون متصلا . او منفصلا . فان كان متصلا . فبالاول لا يسمى نسخا . اذ من شرط النسخ التراخي وقد فقد ههنا لان قوله عليه الصلاة والسلام «لا تلبسوا القمص ولا سراويلات ولا الخفاف الا ان يكون رجل ليس له نعلان فليلبس الخفين» . وان كان صدر الحديث يدل على منع لبس الخفاف وعجزه يدل على جوازه وهما حكمان متنافيان غير انه لا يسمى نسخا لانعدام التراخي فيه ولكن هذا النوع يسمى بيانا وان كان منفصلا نظرت هل يمكن الجمع بينهما ام لا فان امكن الجمع جمع اذ لا عبرة بالانفصال الزماني مع قطع النظر عن التنافي ومهما امكن حمل كلام الشارع على وجه يكون اعم للفائدة كان اولى صونا لكلامه «بابي هو وامي» (١) عن سمات النقص ولان في ادعاء النسخ اخراج الحديث عن المعنى المفيد وهو على خلاف الاصل الا ترى ان قوله عليه السلام «شر اليهود من شهد قبل ان يستشهد» وفي حديث آخر «خير اليهود من شهد قبل ان يستشهد» \* وهما حديثان قد تعارضا على ما ترى وقد يشكل على غير الفقيه ان يجمع بينهما لما

يتوهم فيه من ظاهر المنافاة مع حصول الانفصال فيهما ووربما يراه بعض من به معرفة بالاسناد فيرى اسناد الحديث الاول امثل فيحكم بنسخ الثاني وليس الامر على ما يتوهمه لفقدان شرائط النسخ لكن طريق الجمع بين هذين الحديثين ان يحمل الاول على ما اذا شهد قبل ان يستشهد من غير مسيس حاجة اليه وهذا التفسير ظاهر في حديث عمر ان بن حصين عن النبي ﷺ قال «خير هذه الامة القرن الذين بعثت فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم ينشأ قوم يشهدون ولا يستشهدون» وهو يحمل الحديث الثاني على ما اذا شهد عند مسيس الحاجة فهو خير الشهود وعلى هذا ينبغي ان يحتمل في طريق الجمع رفعاً للتضاد عن الاخبار وان لم يمكن الجمع وهما حكمان منفصلان نظرت هل يمكن التمييز بين السابق والتالي فان امكن اوجب المصير الى الآخر منها ويعرف ذلك بامارات عدة تبينها ان يكون لفظ النبي ﷺ مصرحاً به نحو قوله عليه الصلاة والسلام «كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فزوروها» ويكون لفظ الصحابي ناطقاً به نحو حديث علي بن ابي طالب رضي الله عنه «كان رسول الله ﷺ امرنا بالقيام في الجنازة ثم جلس بعد ذلك وامرنا بالجلوس» ومنها ان يكون التاريخ معلوماً نحو ما رواه ابي بن كعب رضي الله عنه قال «قلت يا رسول الله اذا جامع احدنا فاكسل فقال رسول الله ﷺ يغسل مامس المرأة منه وليتوضأ ثم ليصل» وهذا حديث يدل على ان لا يغسل مع الاكسال وان موجب الغسل الانزال ثم لما استقر بنا طرق هذا الحديث افادنا بعض الطرق ان شرعية هذا كان في مبدء الاسلام واستمر ذلك الى بعد الهجرة بزمان ثم وجدنا الزهري قد سأل عروة عن ذلك فاجابه عروة ان عائشة رضي الله عنها حدثته ان رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك ولا يغتسل وذلك قبل فتح مكة ثم اغتسل بعد ذلك وأمر الناس بالغتسل بها ومنها ان تجتمع الامة في حكم على انه منسوخ فهذا معظم امارات النسخ وعند الكوفيين زيادات أخر نحو حسن الظن بالرأوي وهو كما ذكر الطحاوي في كتابه فانه روى الاحاديث الصحيحة في غسل الاناء سبع مرات من ولوغ الكلب ثم جاء الى حديث عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء عن ابي هريرة رضي الله عنه موقوفاً عليه انه قال «اذا ولغ الكلب في الاناء فاهرقه ثم اغسله ثلاث مرات» فاعتمد على هذا الاثر وترك الاحاديث الثابتة في الولغ واستدل به على نسخ السبع على حسن الظن بابي هريرة لانه لا يخالف النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عنه إلا فيما ثبت عنده نسخه الى غير ذلك من نظائره التي لا يكثر بها \* وان لم يمكن التمييز بينهما بان ايهن التاريخ وليس في اللفظ ما يدل عليه وتعذر الجمع بينهما فحينئذ يتعين المصير الى الترجيح \* ووجوه الترجيحات كثيرة انا اذكر معظمها \* فما يرجح به احد الحديثين (٢) على الآخر كثيرة

العدد في احد الجانبين وهي مؤثرة في باب الرواية لانها تقرب مما يوجب العلم وهو التواتر نحو استدلال من ذهب الى ايجاب الضوء من مس الذكر بالاحاديث الواردة في الباب نظرا الى كثرة العدد لان حديث الايجاب رواه نفر من الصحابة عن النبي ﷺ نحو عبد الله بن عمرو بن العاص وابى هريرة وعائشة وام حبيبة وبسرة رضى الله عنهم . واما حديث الرخصة فلا يحفظ من طريق يوازي هذه الطرق او يقاربهما الا من حديث طلق بن علي الياهمى وهو حديث فرد في الباب ولو سلم ان حديث طلق يوازي تلك الاحاديث في الثبوت كان حديث الجماعة اولى ان يكون محفوظا من حديث رجل واحد . وقال بعض الكوفيين كثرة الرواة لا تأثير لها في باب الترجيحات لان طريق كل واحد منهما غلبة الظن فصار كشهادة الشاهدين مع شهادة الاربعة . يقال . على هذا ان الحاق الرواية بالشهادة غير ممكن لان الرواية وان شاركت الشهادة في بعض الوجوه فقد فارقتا في اكثر الوجوه الا ترى انه لو شهد خمسون امرأة لرجل بمال لا تقبل شهادتهن ولو شهد به رجلان قبلت شهادتهما ومعلوم ان شهادة المحسنين اقوى في النفس من شهادة رجلين لان غلبة الظن انما هي معتبرة في باب الرواية دون الشهادة وكذا سوى الشارع بين شهادة امامين عالمين وشهادة رجلين لم يكونا في منزلتهما واما في باب الرواية ترجيح رواية الاعلم الا الذين على غيره من غير خلاف يعرف في ذلك فلاح الفرق بينهما (الوجه الثاني) ان يكون احد الراويين اتقن واحفظ نحو ما اذا اتفق مالك بن انس وشعيب بن ابي حمزة في الزهري فان شعيبا وان كان حافظا ثقة غير انه لا يوازي مالكا في اتقانه وحفظه ومن اعتبر حديثهما وجد بينهما بونا بعيدا (الوجه الثالث) ان يكون احد الراويين متفقا على عدالته والآخر مختلفا فيه فالمصير الى المتفق عليه اولى مثاله حديث بسرة بنت صفوان في مس الذكر مع ما يعارضه من حديث طلق فحديث بسرة رواه مالك عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عروة بن الزبير وليس فيهم الا من هو عدل صدوق متفق على عدالته واما رواة حديث طلق فقد اختلف في عدالتهم فالمصير الى حديث بسرة اولى (الوجه الرابع) ان يكون راوى احد الحديثين لما سمعه كان بالغاً والثاني كان صغيراً حاله الاخذ فالمصير الى حديث الاول اولى لان البالغ افهم للعانى واتقن للالفاظ وابعدهم عن غوائل الاختلاط واحرص على الضبط واشد اعنتاه بمراعاة اصوله من الصبي ولان الكبير سمعه في حالة لو اخبر به لقبول منه بخلاف الصبي ولهذا بعض اهل المعرفة بالحديث لما ذكروا في اصحاب الزهري رجح مالكا على سفيان بن عيينة لان مالكا اخذه عن الزهري وهو كبير وابن عيينة انما صحب الزهري وهو صغير دون الاحتلام (فان قيل) فعلى هذا يجب ان يقدم من تحمل شهادة وهو بالغ على من تحملها صغيرا . قلت . انما لم يعتبر هذا الترجيح في باب الشهادة لان الشهادة اخبار عن معنى واحد وذلك المعنى

لا يتغير ولا يتخلف معرفته باختلاف الاحوال صغيرا او كبيرا وليس كذلك الرواية فانه يراعى فيها الالفاظ والاحوال والاسباب لتطرق الوهم اليها والتغيير والتبديل ويختلف ذلك بالكبر والصغر فيبالغ في مراعاتها لذلك (الوجه الخامس) ان يكون سماع احد الراويين تحديثا وسماع الثاني عرضا فالاول اولى بالترجيح اذ لا طريق ابلغ من النطق في الثبوت ولهذا قدم بعضهم عبيد الله بن عمر في الزهري على ابن ابي ذئب لان سماع عبيد الله تحديث وسماع ابن ابي ذئب عرض وهذا مذهب اهل العراق والبصريين والشاميين واكثر المحدثين وامامك واهل الحجاز فأكثرهم ذهبوا الى ان لا يفارق بين العرض والقراءة واليه مال الشافعي ايضا (الوجه السادس) ان يكون احد الحديثين سماعا أو عرضا والثاني يكون كتابة او وجادة أو مناولة فيكون الاول اولى بالترجيح لما تخلل هذه الاقسام من شبهة الانقطاع لعدم المشافهة ولهذا رجح حديث ابن عباس في الدباغ «أما إهاب دبغ فقد طهر» على حديث عبد الله بن عكيم «لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب» لان هذا كتاب وذاك سماع. الوجه السابع ان يكون احد الراويين مباشرا لما رواه والثاني حاكيا فالباشر أعرف بالحال مثاله حديث ميمونة «أن النبي ﷺ نكحها وهو حلال» وبعضهم رواه «نكحها وهو حرام». فمن رواه نكحها وهو حلال ابورافع ومن رواه نكحها وهو حرام ابن عباس وحديث ابي رافع اولى بالتقديم لان ابورافع كان سفيرا بينهما وكان مباشرا للحال وابن عباس كان حاكيا ولهذا حالت عائشة رضی الله عنها على علي رضي الله عنه لما سألوها عن المسح على الخفين وقالت سلوا عليا فانه كان يسافر مع رسول الله ﷺ (الوجه الثامن) ان يكون احد الراويين صاحب القصة فيرجح حديثه لان صاحب القصة أعرف بمجاله من غيره واكثر اهتماما ولذلك رجح نفر من الصحابة ممن كان يرى الماء من الماء الى حديث عائشة رضی الله عنها في التقاء الحتانين (الوجه التاسع) ان يكون احد الراويين احسن سياقا لحديثه من الآخر وأبلغ استقصاء فيه لانه قد يحتمل ان يكون الراوي الآخر سمع بعض القصة فاعتقد ان ما سمعه مستقل بالافادة ويكون الحديث مرتبطا بحديث آخر لا يكون هذا قد تبناه ولهذا من ذهب الى الافراد في الحج قدم حديث جابر لانه وصف خروج النبي ﷺ من المدينة مرحلة مرحلة ودخوله مكة وحكي مناسكه على ترتيبه وانصرافه الى المدينة وغيره لم يضبطه ما ضبطه. الوجه العاشر. ان يكون احد الراويين أقرب مكانا من رسول الله ﷺ لحديثه اولى بالتقديم لانه يكون امكن من استيفاء كلامه وأسمع له ولذلك من يرى الافراد بالحج افضل من القران يذهب الى حديث ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي ﷺ أقر بالحج ورجحه على

حديث أنس أنه قرن لما ذكر ابن عمر في حديثه قال كنت تحت جران ناقة رسول الله ﷺ ولعابها بين كفي (الوجه الحادي عشر) ان يكون أحد الراويين أكثر ملازمة لشيخه فان المحدث قد ينشط تارة فيسوق الحديث على وجهه وقد يتكاسل في بعض الاوقات فيقتصر على البعض أو يرويهم سلا الى غير ذلك من الاسباب وهذا الضرب يوجد كثيرا في حديث مالك بن أنس رضي الله عنه ولهذا قدمنا يونس بن يزيد الايلي في الزهري على النعمان بن راشد وغيره من الشاميين من اصحاب الزهري لان يونس كان كثير الملازمة للزهري حتى كان يزامله في اسفاره وطول الصحبة له زيادة تأثير فيرجح به (الوجه الثاني عشر) في الترجيحات ان يكون أحد الحديثين سمعه الراوي من مشايخ بلده والثاني سمعه من الغرباء فيرجح الاول لان أهل كل بلد لهم اصطلاح في كيفية الاخذ من التشدد والتساهل وغير ذلك والشخص اعرف باصطلاح اهل بلده ولهذا اعتبرنا نقل حديث اسماعيل بن عياش فما وجدوه من الشاميين احتجوا به وما كان من الحجازيين والكوفيين وغيرهم لم يلتفتوا اليه لما يوجد في حديثه من النكارة اذا رواه من الغرباء (الوجه الثالث عشر) ان يكون احد الحديثين له مخارج عدة والحديث الثاني لا يعرف له سوى مخرج واحد وان كان قد رواه نفر ذوو وعدد فيكون المصير الى الاول اولى لان الحكم الواحد اذا عمل به في بلدان شتى يكون اقوى من الحكم المعمول به في بلد واحد وان كان عدد هؤلاء أكثر (الوجه الرابع عشر) ان يكون اسناد احد الحديثين حجازيا واسناد الآخر عراقيا او شاميا سيما اذا كان الحديث مدني المخرج لانه امدار الهجرة ومجمع المهاجرين والانصار والحديث اذا شاع عندهم وذاع وتلقوه بالقبول متن وقوى ولهذا قدمنا صاعهم على صاع غيرهم لانهم شاهدوا الوحي والتنزيل وفيهم استقرت الشريعة وكان الشافعي رضي الله عنه يقول كل حديث لا يوجد له اصل في حديث الحجازيين واه وان تداولته الثقات (الوجه الخامس عشر) ان يكون احد الحديثين رواه اهل بلاد ليس التدليس من صناعتهم والثاني رواه من يرى التدليس فيكون الاول اولى بالاعتبار لما في التدليس من ركوب الخطر ومن لا يرى بالتدليس بأسا وهو فاش عندهم اهل الكوفة جميعهم وبعض البصريين (الوجه السادس عشر) ان يكون كلا الحديثين عراقيا الاسناد غير ان احدهما معنع والثاني مصرح فيه بالالفاظ التي تدل على الاتصال نحو سمعت وحدثنا فيرجح القسم الثاني لاحتمال التدليس في العنة اذ هو عندهم غير مستنكر وكان شعبة يقول كنت اذا حضرت مجلس قتادة لمحت حديثه فاقال فيه سمعت واخبرنا وحدثنا كتبه وما قال فيه عن طرحته (الوجه السابع عشر) ان يكون احد الراويين جمع حالة الاخذين المشافهة والمشاهدة والثاني اخذه من

وراء حجاب فيؤخذ بالاول لانه اقرب الى الضبط وابعدهم السهو والغلط ولهذا لما اختلف في زوج بريرة هل كان حرا أو عبداً فرواه القاسم بن محمد وعروة بن الزبير عن عائشة ان بريرة اعتقت وكان زوجها عبداً ورواه اسود بن يزيد عن عائشة ان زوجها كان حرا . كان المصير الى حديث القاسم وعروة اولى لانهما سمعا منها من غير حجاب \* (الوجه الثامن عشر) ان يكون أحد الحديثين اختلفت الرواية فيه والثاني لم تختلف فيقدم الحديث الذي لم تختلف الرواية فيه نحو ما رواه انس بن مالك في باب الزكاة في صدقة الابل اذا زادت على عشرين ومائة ففي كل اربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقة . وهو حديث صحيح مخرج في الصحاح من حديث ثمامة بن عبدالله بن انس ورواه عن ثمامة ابنه عبد الله وحماد بن سلمة ورواه عنهما جماعة وكلهم اتفقوا على هذا الحكم من غير اختلاف بينهم وروى عاصم بن ضمرة عن علي ابن ابي طالب (١) رضى الله عنه في الابل اذا زادت على عشرين ومائة قال « ترد الفرائض الى أولها فاذا كثرت الابل ففي كل خمسين حقة » . كذا رواه سفيان عن ابي اسحاق عن عاصم ورواه شريك عن ابي اسحاق عن عاصم عن علي رضى الله عنه قال « اذا زادت الابل على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين ابنة لبون » فهذه الرواية موافقة لحديث انس بن مالك والرواية الاولى تخالفه وحديث انس لم تختلف الرواية فيه وحديث علي رضى الله عنه اختلفت الرواية فيه كما ترى فالمصير الى حديث انس اولى للمعنى الذي ذكرناه على ان كثيرا من الحفاظ أحالوا في حديث علي بالغلط على عاصم واذا تقابلت حجتان ويكون لاحدهما معارض وليس للآخرى ذلك فما سلمت تكون اولى كالينات اذا تقابلت فواجدها معارض سقطت وما سلمت من المعارضة ثبتت كذلك هذا \* (الوجه التاسع عشر) ان يكون احد الراويين لم يضطرب لفظه والاخر قد اضطرب لفظه فيرجح خير من لم يضطرب لفظه لانه يدل على حفظه وضبطه وسوء حفظ صاحبه مثاله حديث ابن عمر « كان النبي ﷺ يرفع يديه اذا كبر واذا ركع واذا رفع رأسه من الركوع » \* فهذا حديث يروى عن ابن عمر من غير وجه ومن رواه الزهري عن سالم ولم تختلف فيه عليه ولا اضطرب في مته فكان اولى بالمصير اليه من حديث البراء بن عازب « ان رسول الله ﷺ كان اذا افتتح الصلاة رفع يديه الى قريب من اذنيه ثم لا يعود » لان هذا الحديث يعرف يزيد بن ابي زياد وقد اضطرب فيه قال سفيان بن عيينة كان يزيد يروى هذا الحديث ولا يذكر فيه « ثم لا يعود » ثم دخلت الكوفة فرأيت يزيد بن زياد يرويه وقد زاد فيه « ثم لا يعود »

وكان قد لفتن فتلقت **ب** (الوجه العشرون) ان يكون احد الحديثين متفقا على رفعه والاخر قد اختلف في رفعه ووقفه على الصحابي فيجب ترجيح ما لم يختلف فيه على ما اختلف فيه لان المتفق على رفعه حجة من جميع جهاته والمختلف في رفعه على تقدير الوقف هل يكون حجة ام لا فيه خلاف والاخذ بالمتفق عليه اقرب الى الحيطه **ج** (الوجه الحادي والعشرون) ان يكون احد الحديثين متفقا على اتصاله والاخر يوصله بعضهم ويرسله آخرون فالأخذ بالسند المتفق على اتصاله اولى من الاخذ بالمختلف في ارساله واتصاله فان المرسل اكثر الناس على ترك الاحتجاج به والمتصل متفق عليه فلا يقاومه. (الوجه الثاني والعشرون) ان يكون رواية احد الحديثين ممن لا يجوزون نقل الحديث بالمعنى ورواة الحديث الآخرون ذلك فحديث من يحافظ على اللفظ اولى لان الناس اختلفوا في جواز نقل الحديث بالمعنى مع اتفاقهم على اولوية نفاه لفظا والحيطه الاخذ بالمتفق عليه دون غيره. (الوجه الثالث والعشرون) ان يكون رواية احد الحديثين مع تساويهم في الحفظ والاتقان فقهاء عارفين باجتناء الاحكام من مشرقات الالفاظ فالاسترواح الى حديث الفقهاء اولى وحكى على بن خشرم قال قال لنا وكيع اى الاسنادين احب اليكم الاعمش عن ابي واثل عن عبد الله اوسفيان عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله فقانا الاعمش عن ابي واثل عن عبد الله فقال ياسبحان الله الاعمش شيخ وابو واثل شيخ وسفيان فقيه ومنصور فقيه وابراهيم فقيه وعلقمة فقيه وحديث يتداوله الفقهاء خير من ان يتداوله الشيوخ. (الوجه الرابع والعشرون) ان يكون راوى أحد الحديثين مع حفظه صاحب كتاب يرجع اليه والراوى الآخر حافظ غير انه لا يرجع الى كتاب فحديث الاول اولى ان يكون محفوظا لان الخاطر قد ينحون احيانا وقال على بن المديني قال لى سيدى احمد بن حنبل رضى الله عنه لا تحدثن الا من كتاب. (الوجه الخامس والعشرون) ان يكون أحد الحديثين منسوبا الى النبي **صلى الله عليه وسلم** نصا وقولا والاخر ينسب اليه استدلالا واجتهادا فيكون الأول مرجحا نحو ما رواه عبد الله بن عمر «ان النبي **صلى الله عليه وسلم** نهى عن بيع امهات الاولاد وقال لا يعن ولا يوهبن ويستمتع بها سيدها ما بداله فاذا مات فهي حرة» فهذا اولى بالعمل من الحديث الذى رواه ابو سعيد الخدرى «كنا نبيع امهات الاولاد على عهد رسول الله **صلى الله عليه وسلم**» لان حديث ابن عمر قوله **صلى الله عليه وسلم** ولا خلاف في كونه حجة وحديث ابي سعيد ليس فيه تخصيص منه **صلى الله عليه وسلم** فيحتمل ان من كان يرى هذا لم يسمع من النبي **صلى الله عليه وسلم** خلافة وكان ذلك اجتهادا منه فكان تقديم ما نسب الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نصا اولى. ونظيره حديث ابي رافع في المزارعة كنا نخابر وكنا نكرى الارض. ولم يكن فعلهم ذلك مستندا الى اذنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم. (الوجه السادس والعشرون) ان يكون فى أحد الحديثين قول النبي صلى الله عليه وسلم يقارن قوله وفي الآخر مجرد قوله لا غير

فيكون الاول اولى بالترجيح نحو ما روته حبيبة بنت ابي تجرة قالت « رأيت النبي ﷺ في بطن المسيل وهو يسعى ويقول اسعوا فان الله كتب عليكم السعي حتى ان ميزره ليدور به من شدة السعي ». فهذا الحديث ادل على المقصود من قوله ﷺ « الحج عرفة » لاشتماله على أنواع من الترجيح الاول قوله والثاني فعله ويجب فيه الاقتداء والثالث اخباره عن ايجاب الله تعالى ذلك علينا فهو اولى بالتقديم من مجرد القول به (الوجه السابع والعشرون) ان يكون احدا للحديثين موافقا لظاهر القرآن دون الآخر فيكون الاول اولى بالاعتبار نحو قوله عليه السلام « من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها » \* فهذا حديث يعارضه فيه ﷺ عن الصلاة في الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها غير ان الحديث الاول يعارضه ظواهر من الكتاب نحو قوله تعالى (حافظو على الصلوات) وقوله تعالى (وسارعوا الى مفطرة من ربكم) \* الى غير ذلك من الآيات \* (الوجه الثامن والعشرون) ان يكون احدا للحديثين موافقا لسنة اخرى دون الآخر نحو قوله عليه السلام « لا تكاح الابولى » يقدم على الحديث الآخر « ليس للولى مع الثيب امر » \* لان الاول رواه ابو موسى عن النبي ﷺ ويشده حديث عائشة عن النبي ﷺ « ايما امرأة نكحت نفسها بغير اذن وليها فتكاحها باطل » \* (الوجه التاسع والعشرون) \* ان يكون احدا للحديثين موافقا للقياس دون الآخر فيكون العدول عن الثاني الى الاول متعيئا ولهذا قدم حديث ابي هريرة عن النبي ﷺ « ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة » لان ما لا تجب الزكاة في ذكره لا تجب في اناثه كسائر الحيوانات التي لا تجب فيها الزكاة. (الوجه الثلاثون) ان يكون مع احدا للحديثين حديث آخر مرسل او منقطع ولا يكون ذلك مع الآخر. (الوجه الحادي والثلاثون) ان يكون احدا للحديثين قد عمل به الخلفاء الراشدون دون الثاني فيكون آكد ولذلك قدم رواية من روى في تكبيرات العيدين سبعا وخمسا على رواية من روى اربعا كارباع الجنائز لان الاول قد عمل به ابو بكر وعمر رضي الله عنهما فيكون الى الصحة اقرب والاخذ به اصوب. (الوجه الثاني والثلاثون) في ترجيح الاخبار ان يكون مع احدا للحديثين عمل الامة دون الآخر لانها يجوز ان تكون عملت بموجبه لمسحته ولم تعمل بموجب الآخر لضعفه فيجب تقديم الاول لهذا التجويز. (الوجه الثالث والثلاثون) ان يكون الحكم الذي تضمنه احدا للحديثين منطوقا به وما تضمنه الحديث الآخر يكون محتملا ولذلك يجب تقديم قوله ﷺ « في اربعين شاة شاة » . في ايجاب ذلك في مال الصبي على قوله ﷺ « رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتمل » الحديث لان قوله ﷺ « في اربعين شاة شاة » نص على وجوب الزكاة في ملك من كانت وقوله ﷺ « رفع القلم عن الصبي » لا يبي عن سقوط الزكاة في مال الصبي بان يكون الخطاب فيه لغيره وهو الولي فرفع القلم عنه فيدني خطابا والتكليف له

ولا يعارض ذلك النص بوجه. (الوجه الرابع والثلاثون). ان يكون احد الحديثين مستقلا بنفسه لا يحتاج فيه الى اضرار والآخر لا يفيد الا بعد تقدير واضمار فيرجح الاول لان المستقل بنفسه معلوم المراد منه والمحذوف منه ربما التبس ما هو المضمرة فيه. (الوجه الخامس والثلاثون). ان يكون الحكم في احد الحديثين مقرونا بصفة وفي الآخر مقرونا بالاسم نحو قوله صلى الله عليه وسلم «من بدل دينه فاقتلوه». قدم هذا على نهيه صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والولدان لان تبديل الدين صفة موجودة في الرجل والمرأة فصارت كالعلة وهي المؤثرة في الاحكام دون الاسمي. (الوجه السادس والثلاثون). ان يكون احد الحديثين يقارنه تفسير الراوى دون الآخر نحو ما رواه عبدالله بن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم «المتبايعان بالخيار في بيعهما ما لم يفترقا» فان التفرق هنا محمول على التفرق بالبدن وذلك لما روى عن ابن عمر انه كان اذا اراد ان يوجب البيع مشى قليلا ثم رجع. ولان الراوى اذا شاهد الحال اعلم بمعنى الخبر من غيره اذا كان معناه لا نقا باللفظ \* (الوجه السابع والثلاثون) ان يكون احد الحديثين قولاً والآخر فعلاً فالقول ابلغ في البيان ولان الناس لم يختلفوا في كون قوله حجة واختلفوا في اتباع فعله ولان الفعل لا يدل بنفسه على شيء بخلاف القول فيكون اقوى \* (الوجه الثامن والثلاثون) ان يكون احد الحديثين مخصوصا والثاني لم يدخله التخصيص فماله يدخله التخصيص اولى لان التخصيص يضعف اللفظ ويمنع من جريانه على مقتضاه ويصير مجازا عند جماعة من الائمة بخلاف مالم يدخله التخصيص فيكون اقوى \* (الوجه التاسع والثلاثون) ان يكون أحد الحديثين مشعرا بنوع قدح في احوال الصحابة والثاني لا يوهم ذلك نحو ما رواه اهل الكوفة من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحابة باعادة الوضوء والصلاة من القهقهة فيها ورووا ايضا بازائه حديث صفوان بن عسال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا اذا كنا مسافرين ان لا نزرع خفافنا ثلاثة ايام الامن جنابة لكن من غائط وبول ونوم» وما روه من حديث ابي العالية في الضحك في الصلاة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتضى القدح في حال الصحابة وهم اجل منصباً من ذلك دون الحديث الثاني فيجب تقديم ما لا يوجب ذلك (الوجه الاربعون) ان يكون احد الحديثين مطلقا والآخر وارد على سبب فيقدم المطلق لظهور امارات التخصيص في الوارد على سبب فيكون اولى بالحاق التخصيص به وعلى هذا يقدم قوله عليه السلام «من بدل دينه فاقتلوه» على نهيه صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والولدان لان النهي وارد على سبب في الحرية \* (الوجه الحادى والاربعون) في ترجيح دلالة الاشتقاق على احد الحكمين لان قوله عليه السلام «من مس ذكره فليتوضأ» ظاهر اللفظ يتناول مجرد المس من غير ضميعة الشهوة اليه نظرا الى جهة الاشتقاق والاصل بقاء اللفظ على مدلوله اللغوى الى ان يدل دليل على التغيير \* (الوجه الثاني والاربعون) \* ان يكون احد الخصمين قائلاً بالخبرين

يرجح قوله على قول الآخر إذا كان يسقط أحدهما ويقول بالآخر لأنه جامع بين الدليلين فيكون أولى (الوجه الثالث والأربعون أن يكون في أحد الخبرين زيادة لا تكون في الثاني فيرجح الأول لأن الزيادة عن الثقة مقبولة ولذا قدم خبر الترجيع في الأذان على خبر من رواه من غير ترجيع (الوجه الرابع والأربعون في ترجيح أحد الحديثين على الآخر أن يكون في أحدهما احتياط للفرض وبراءة الذمة يقيان ولا يكون في الآخر ذلك فتقديم ما فيه الاحتياط للفرض وبراءة الذمة يقيان أولى فان قيل لم يستعملوا الاحتياط في إيجاب الوضوء من القهقهة والرفاف وإيجاب المضمضة والاستنشاق في الغسل (أجاب من خالفهم في هذه الأحكام وقال إن عالم نقل بالاحتياط في المواضع التي ذكرتموها لأن الأمة قد اجتمعت على تركها أو ترك بعضها وذلك أن العراقي ترك إيجاب الاحتياط في المضمضة والاستنشاق في الوضوء وترك الاحتياط في يسير السم والتي وإيجاب الوضوء من القهقهة في صلاة الجنائز فاذا ترك الاحتياط من قال به في مقتضاه لقيام الدليل عنده كذا من لا يقول به يخالف ما يقول بالاحتياط في سائر المواضع (الوجه الخامس والأربعون) فيما يرجح أحد الحديثين على الآخر إذا كان لاحدهما نظير متفق على حكمه ولم يكن ذلك للآخر مثاله أن يقضى بقوله **صلى الله عليه وسلم** «ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة» على قوله **صلى الله عليه وسلم** «فيما سقت السماء العشر» لأن له نظيراً وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم «ليس فيما دون خمسة أواق من الورق صدقة» قضى به على قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم «في الرقة ربع العشر» لأن ذلك نظير ما قاله في العشر (الوجه السادس والأربعون) \* أن يكون أحد الحديثين يدل على الحظر والآخر يدل على الإباحة فهل يقدم الحظر على الإباحة أم لاختلفوا فيه فمهم . من قال لا يرجح بهذا لأن تحريم المباح كإباحة المحظور فلا يكون لاحدهما على الآخر جحان . ومنهم . من قال يرجح بذلك لأنه إذا اجتمع ما يبيح وما يحظر غلب جانب الحظر كما في المتولد بين ما يؤكل لحمه وبين ما لا يؤكل وكاجتماع ذكاة المسلم والوثني في الشاة ولأن الأهم حاصل في فعل المحظور ولا يتم في ترك المباح فكان الترك أولى (الوجه السابع والأربعون) أن يكون أحد الحديثين يثبت حكماً يخالف الحكم قبل الشرع والثاني يثبت حكماً موافقاً لحكم قبل الشرع فقد قيل هذا أولى بالتقديم وقيل هما سواء لأن أحدهما وان وافق حكماً قبل الشرع فقد صار شرعاً لئلا يمدوزوده (الوجه الثامن والأربعون) . إذا تعارض الخبران في الحدود وواحدهما يكون مسقطاً والآخر موجباً فقد اختلفوا فيه . فمنهم . من قال لا يرجح أحدهما على الآخر لأن كل واحد منهما حكم شرعي ولا تؤثر الشبهة في ثبوت شرعاً كما يثبت الحد بخبر الواحد والقياس مع وجود الشبهة . ومنهم من قال يقدم المسقط على الموجب لقوله **صلى الله عليه وسلم** «أدرؤا الحدود

ما استطعتم» (الوجه التاسع والأربعون). ان يكون احداً الحديثين اثباتاً يتضمن النقل عن حكم العقل والثاني نفيًا يتضمن الاقرار على حكم العقل فيكون الاثبات اولى لانا استفدنا بالثبوت ما لم نكن نستفيده من قبل ولم نستفد من الثاني امرأً الا ما كنا نستفيده من قبل فكان المثبت اولى وصورة المثبت ان يرد حديث بوجوب فعل لا يوجب العقل ويرد حديث آخر بان لا يجب فهذا منفي على حكم العقل وذلك ناقل مفيد فهو اولى فاما اذا كان نفيه واثباته ثابتين بالشرع فلا يرجح بهذا احد الحديثين على الآخر لان كل واحد منهما ناقل عن حكم العقل (الوجه الخمسون) ان يكون الحديثان المتعارضان من قبيل الاقضية وراوى احدهما على بن ابي طالب رضى الله عنه او من قبيل الحلال والحرام وراوى احدهما معاذ او من قبيل الفرائض وراوى احدهما زيد ابن ثابت وهلم جرا في بقية العلوم وكل واحد من هؤلاء شهد له رسول الله ﷺ بالبراعة والحدق في فنه فهل يصلح هذا في باب الترجيح أم لا اختلفوا فيه فذهب أكثرهم الى انه يحصل به الترجيح وهو الصحيح لان شهادة الرسول ﷺ لهم ابلغ في تقوية الظن من كثير مما ذكرناه من الترجيحات ولهذا المعنى قدمنا قول الصحابي على قول التابعي لانه ﷺ قال «اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهديتم» فهذا القدر كاف في ذكر الترجيحات وجموجوه كثيرة اضر بنا عن ذكرها كيلا يطول به هذا المختصر

### فصل

ولما انتهى الكلام في باب الترجيحات وتميز النسخ من المنسوخ لا بد من ذكر التمييز بين التخصيص والنسخ اذ هو من لوازمه ولا غنى لمن يريد معرفة النسخ عن معرفته لحصول اللبس فيها واشتراكهما في الاخص بينهما اذ كل واحد منهما يقتضي اختصاص الحكم ببعض ما يتناول اللفظ غير ان التمييز بينهما من وجوه خمسة. احدها. ان النسخ لا يكون الا متأخرا عن المنسوخ والتخصيص. يصح اتصاله بالمخصوص ويصح تراخيه عنه وعند من لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة يجب اتصاله. والثاني. ان الدليل في النسخ لا يكون الا خطابا والتخصيص قد يقع بقول وفعل وقياس وغير ذلك. والثالث. ان نسخ الشيء لا يجوز الا بما هو مثله في القوة او بما هو اقوى منه في الرتبة والتخصيص جائز بما هو دون المخصوص في الرتبة. والرابع. ان التخصيص لا يدخل في الامر بما مور واحد والنسخ جائز في مثله سيما على أصل من يرى نسخ الشيء قبل وقته وهو الخامس. ان التخصيص يخرج من الخطاب ما لم يرد به والنسخ رافع ما اريد اثبات حكمه

## باب النسخ في السنة على نحو وقوعه في الكتاب

أخبرني أبو المحاسن محمد بن عبد الخالق بن أبي نصر الجوهري أنا الحسن بن أحمد بن الحسن القاري أنا أحمد بن عبد الله بن أحمد أنا عبد الله بن محمد بن جعفر ثنا أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي ثنا عمر بن شبة ثنا محمد بن الحارث بن زياد الحارثي ثنا محمد بن عبد الرحمن ابن اليلماني عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال «إن أحاديثي ينسخ بعضها بعضها» إنما يعرف هذا الحديث من رواية ابن اليلماني وهو صاحب مناكير لا يتابع في حديثه وجاهه بعد في موالى عمر رضي الله عنه. قرأت على عبد الجبار بن هبة الله بن القاسم أخبرك أحمد بن الحسن بن أحمد أنا أبو الغنائم محمد بن محمد أنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن الألفاني أنا أبو الحسن علي بن الحسن بن العبدان أبو داود ثنا عبد الله بن معاذ ثنا المعتز عن أبيه سليمان عن أبي العلاء هو ابن الشيخير «أن النبي ﷺ كان حديثه ينسخ بعضها بعضها كما ينسخ القرآن بعضها بعضها». قرأت على أبي طاهر روح بن بدر بن ثابت الصوفي أخبرك أبو القاسم غانم بن أبي نصر ثنا أبو نعيم ثنا أبو الشيخ ثنا حاجب بن أبي بكر ثنا محمد بن مسعود العجمي ثنا عبد الرزاق أخبرني ابن التيمي عن أبيه عن أبي مجاز لاحق بن حميد قال «أما حديث النبي ﷺ مثل القرآن ينسخ بعضها بعضها». أخبرني أبو الفضل محمد بن ينفان بن يوسف الأديب أنا أبو منصور سعد بن علي العجلي أنا القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري أنا علي بن عمر الحافظ ثنا محمد بن موسى البرازي أنا علي بن أحمد بن سليمان ثنا محمد بن عبد الرحيم البرقي ثنا عبد الله بن عبد الحكم ثنا ابن لهيعة عن أبي صخر عن عبد الله بن عطاء عن عروة بن الزبير أنه قال «أشهد على أبي يحدثني أن رسول الله ﷺ كان يقول القول ثم يلبث أحيانا ثم ينسخه بقول آخر كما ينسخ القرآن بعضها بعضها» \*

## باب

أخبرنا أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي الخطيب أنا يحيى بن عبد الوهاب العبدى أنا محمد بن أحمد الكاتب أنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن حيان ثنا حسن بن هارون ثنا عمرو ابن علي ثنا ابن مهدي ثنا معاوية بن صالح عن الحسن بن جابر قال سمعت المقدم بن معدي كرب يقول «حرم رسول الله ﷺ أشياء يوم خير ثم قال يوشك رجل متكبي على أريكته يحدث بحديثي فيقول يتناو بينكم كتاب الله ما وجدنا فيه من حلال استحللناه وما وجدنا فيه من حرام حرمناه وإن ما حرم رسول الله مثل ما حرم الله» وأخبرني أبو موسى الحافظ أنا أبو علي أنا

ابونعيم انا ابواحمد الغطريفى انا أحمد بن موسى العدوى انا ابواسحاق اسمعيل بن سعيد الكسائى الفقيه قال المذهب في ذلك يجب على الناس ان يتبعوا القرآن ولا يخالفوه فان احتج محتج بان في السنن ما يخالف التنزيل قيل لهم ان رسول الله ﷺ «قال الا انى اوتيت الكتاب ومثله معه» فكل سنة ثبتت عن رسول الله ﷺ لا يجوز لقائل ان يقول انها خلاف التنزيل لان السنة تفسير للتنزيل والسنة كان ينزل بها جبرئيل ويعلمها رسول الله ﷺ فكان لا يقول قولاً يخالف التنزيل الا ما نسخ من قوله بالتنزيل فعنى التنزيل ما قال رسول الله ﷺ اذا كان ذلك باسناد ثبت عنه وبالا سناد قال الكسائى اخبرنا موسى بن داود عن ابن المبارك عن معمر عن علي بن زيد عن ابي نضرة قال كنا عند عمران بن حصين وهم يتذاكرون الحديث فقال رجل دعونا من هذا وحيثونا بكتاب الله عز وجل فقال عمران انك احمق اتجد في كتاب الله الصلاة مفسرة اتجد في كتاب الله الصيام مفسرا ان القرآن جمع ذلك وان السنة تفسر ذلك قلت والمذهب عندنا ان السنة ميذنة للكتاب مفسرة له هذا امر مجمع عليه وقد اختلف الناس بعد ذلك في مسألتين . احداها . جواز نسخ الكتاب بالسنة . والثانية . جواز نسخ السنة بالكتاب واتفقوا على مسألتين . احداها نسخ الكتاب بالكتاب . والثانية نسخ السنة بالسنة . اما المسألة الاولى في نسخ الكتاب بالسنة فاكثر المتأخرين ذهبوا الى الجواز وقالوا لا استحالة في وقوعه عقلا وقد دل السمع على وقوعه فيجب المصير اليه اخبرني ابو موسى الحافظ انا ابو علي انا ابونعيم الحافظ انا ابواحمد الغطريفى ثنا احمد بن موسى العدوى ثنا اسمعيل بن سعيد ثنا عيسى بن يونس عن الاوزاعى عن يحيى بن ابي كثير قال السنة قاضية على الكتاب وليس الكتاب بقاض على السنة اخبرني محمد بن ابراهيم بن علي الفارسي انا ابو زكريا العبدي انا محمد بن احمد الكاتب انا عبد الله بن محمد ثنا الحسن بن محمد ثنا ابو زرعة ثنا عبد الرحمن ابن ابراهيم الدمشقي ثنا الاوزاعى عن يحيى قال السنة قاضية على القرآن اى تفسره اخبرني محمد بن عمر بن احمد المدينى انا الحسن بن احمد انا احمد بن عبد الله انا محمد بن احمد الجرجاني ثنا احمد بن موسى بن العباس ثنا ابواسحق الكسائى ثنا عيسى بن يونس عن الاوزاعى عن مكحول قال القرآن احوج الى السنة من السنة الى القرآن . اخبرني محمد بن ابراهيم بن علي انا يحيى بن عبد الوهاب انا ابو طاهر بن عبد الرحيم ثنا ابو الشيخ الحافظ قال ذكر ما نسخ من القرآن بالسنة قول الله تعالى (يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) وقال (ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين) فنسخ الميراث بقول النبي ﷺ «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم» . ونسخ الوصية للوالدين والاقربين بقول النبي ﷺ «لا وصية لوارث»

قال واجمعوا ان العبد لا يرث الحر ولا الحر يرث العبد وقال تعالى (واحل لكم ما وراء ذلكم) ونسخ ذلك بقول النبي ﷺ «لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها . ولا تنكح الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى» . ونسخ ذلك ايضا بقول النبي ﷺ «يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب» وقال تعالى (فان فاتكم شيء من ازواجكم الى الكفار فعاقتهم فاتوا الذين ذهب ازواجهم مثل ما انفقوا) فنسخ الله ذلك بسنة نبيه ﷺ «ان كل امرأة ارتدت فلحقت بالمشركين فقد بانت من زوجها وان من صار من نساء المشركين الى المسلمين مسلعات او مستأنات بغير اسر ولا قهر انهن حرائر وحل للمسلمين ان ينكحوهن اذا آتوهن اجورهن ولا عوض على أحد لاحد في ذلك» وسقط حكم القرآن . وقال تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما) فعم به كل سارق ثم نسخ من ذلك سارق الغنم بقوله ﷺ «لا قطع على سارق الغنم وان كثرت وكثرت قيمتها اذالم يأوها المراح ولا قطع على سارق التمر اذالم يأوه الجرين» وقال ﷺ «لا قطع في ثمر ولا كثر» وقطع في قيمة معلومة وقال الله تعالى (من بعد وصية يوصي بها اودين) فاطلق قليل الوصية وكثيرها ثم نسخ ذلك بقول النبي ﷺ لسعد «الثلث والثلث كثير» وقال تعالى (قل لا اجد فيما اوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا) الآية ثم حرم النبي ﷺ كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير وقال عز وجل (فول وجهك شطر المسجد الحرام) الآية وصلى النبي ﷺ في السفر حيث توجهت به راحلته . وقال تعالى (ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتن) الآية وانما اباح القصر مع الخوف ثم سن رسول الله صلى الله عليه وسلم القصر في السفر بكل حال هذا آخر كلام ابي الشيخ وسيأتي ذكر كل حديث يتحقق فيه شرط النسخ في باب ان شاء الله تعالى . وذهب جماعة من المتقدمين ونفر من المتأخرين الى منع ذلك وقالوا ان خبر الواحد لا ينسخ المتواتر مع اشتراكهما في الاوازم والتوابع كذلك السنة لا تنسخ القرآن لتباينهما في الحقائق والواحق وروينا معنى ذلك عن الشافعي رضي الله عنه اخبرني الامير ابو الحسن محمد بن علي الفارسي انا زاهر بن طاهر النيسابوري اخبرنا ابو بكر البيهقي انا الحاكم ابو عبد الله اخبرنا ابو العباس انا الربيع قال قال الشافعي والناسخ من القرآن الامر ينزله الله تعالى بعد الامر يخالفه كاحول القبلة من بيت المقدس الى الكعبة وكل منسوخ يكون حقا ما ينسخ فاذا نسخ كان الحق في ناسخه ولا ينسخ كتاب الله الا كتابه وهكذا سنة رسول الله ﷺ لا ينسخها الا سنة رسول الله ﷺ \* اخبرني ابو بكر الخطيب انا ابو زكريا العبدى انا محمد بن احمد الكاتب انا عبد الله بن محمد الحافظ ثنا عبد الله بن محمد بن يعقوب ثنا ابو داود السجستاني قال سمعت احمد بن حنبل وسئل عن حديث «السنة قاضية على الكتاب» قال لا اجترى ان اقول فيه ولكن السنة تفسر القرآن ولا ينسخ القرآن الا القرآن . وأما

المسئلة الثانية في نسخ السنة بالكتاب فقد ذهب اكثر المتأخرين الى جوازه وقالوا الناسخ في الحقيقة هو والله تعالى والكل من عنده فما المانع منه وأى تأثير لا اعتبار التجانس في ذلك مع ان العقل لا يحيله والسمع دل على وقوعه وقد روى في ذلك حديث في سنده مقال . قرأت على ابي بكر محمد بن ذا كرين محمد اخبرك الحسن بن احمد بن الحسن القارى انا محمد بن احمد بن عبد الرحيم انا ابو الحسن علي بن عمر الحافظ ثنا محمد بن محمد بن داود القنطري أبو حفص الكبير ناجرون بن واقد بيت المقدس ناسفيا بن عينة عن ابي الزبير عن جابر ابن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ « كلامي لا ينسخ كلام الله وكلام الله ينسخ كلامي وكلام الله ينسخ بعضه بعضا » جبرون بن واقد لا يعرف له سوى حديثين هذا أحدهما وهو منكر ولا اعلم رواه غيره . وخالفهم في ذلك جماعة وقالوا لا بد من اعتبار التجانس وقالوا الكتاب مجمل والسنة مبينة وفي تجويز نسخ المبين بالمجمل اخلال بمقصود التفاهم . وتفاصيل مذاهب الكل مذ كورة في كتب أصول الفقه والقصد هنا الايماء الى جمل من ذلك . واذا تمت المقدمة فلنشرع الآن في المقصود مرتباً على ابواب الفقه ليكون اسهل تناولا والله تعالى يديم به النفع ولا حول ولا قوة الا بالله . آخر الجزء الاول من الناسخ والمنسوخ من أجزاء الاصل والحمد لله وحده وصلاته على سيدنا محمد وآله وسلم تسليماً •

### ﴿ كتاب الطهارة ﴾

( ما كان في بدءه الاسلام أن لا يغسل الا من الأزال )

اخبرني ابو بكر محمد بن ابراهيم بن علي الخطيب الطرقى انا يحيى بن عبد الوهاب العبدي انا محمد بن احمد بن محمد الكاتب انا عبد الله بن محمد بن جعفر ثنا عبد الله بن محمد بن ناجية ثنا عبد الوارث بن عبد الصمد حدثني ابي ثاحسين المعلم عن يحيى ابن ابي كثير حدثني ابو سلمة ان عطاء بن يسار اخبره ان زيد بن خالد اخبره انه سأل عثمان بن عفان رضى الله عنه قال قلت ارأيت اذا جامع احد امرأته ولم يغسل فقال عثمان يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويفسل ذكره قال عثمان سمعته من رسول الله ﷺ قال وسألت عن ذلك علي بن أبي طالب والزبير بن العوام وطلحة و ابي بن كعب فامروه بذلك ثم قال وحدثني يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة ان عروة اخبره ان ابا ايوب اخبره انه سمع رسول الله ﷺ يقول ذلك . وقال الشافعي رحمه الله اخبرنا غير واحد من ثقات اهل العلم عن هشام بن عروة عن ابيه عن ابي ايوب الانصاري عن ابي بن كعب قال قلت يا رسول الله اذا جامع احدنا فلم ينزل ما عليه فقال النبي ﷺ يغسل مامس المرأة منه ويتوضأ ثم يوصل . وقال

الشافعي وهذا أثبت من اسناد الماء من الماء : هو كما قال الشافعي رحمه الله فقد روى هذا الحديث شعبة بن الحجاج وحماد بن زيد ويحيى بن سعيد القطان وابو معاوية وغيرهم عن هشام بن عروة نحو ما ذكره الشافعي وهو حديث حسن صحيح أخرجه البخاري في الصحيح من حديث يحيى بن سعيد وأخرجه مسلم من حديث شعبة وحماد وابي معاوية . قرأت على ابي منصور محمد بن احمد ابن الفرج الوكيل اخبرك ابي طالب عبد القادر بن محمد انا ابو علي التميمي انا ابو بكر بن مالك القطيعي ثنا عبد الله بن احمد حدثني ابي ثناء يحيى عن شعبة عن الحكم عن ذكوان ابي صالح عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله ﷺ «مر على رجل من الانصار فارسل اليه فخرج ورأسه يقطر فقال لعنا أعجلناك قال نعم يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ اذا أعجلت او قحطت فلا غسل عليك وعليك الوضوء» هذا حديث صحيح ثابت متفق عليه أخرجه في الصحيحين وقد اختلف اهل العلم من أصحاب النبي ﷺ في هذا الباب فقالت طائفة لا غسل عليه اذا جامع ولم ينزل روي بذلك عن علي بن بي طالب وعبد الله بن مسعود وسعد بن ابي وقاص وابي بن كعب وابي ايوب وابي سعيد ورافع بن خديج وابن عباس وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهم ومن التابعين عروة بن الزبير . واوجب طائفة الاغتسال اذا التقى الحتانان وان لم ينزل وتمسكوا في ذلك باحاديث اخبرني ابو المحاسن محمد بن علي الامير . انا زاهر بن طاهر النيسابوري انا ابو بكر احمد ابن الحسين الحافظ انا محمد بن عبد الله انا ابو عبد الله محمد بن يعقوب ثنا ابراهيم بن محمد الصيدلاني ثنا محمد بن المتي ثنا محمد بن عبد الله الانصاري ثنا هشام بن حسان انا حميد بن هلال عن ابي بردة عن ابي موسى الاشعري انهم ذكروا ما يوجب الغسل فقام ابو موسى الى عائشة فسلم ثم قال ما يوجب الغسل فقالت على الخبير سقطت قال رسول الله ﷺ «اذا جلس بين شعبها الاربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل» \* هذا حديث صحيح على شرط مسلم أخرجه في كتابه عن محمد بن المتي عن الانصاري \* قرأت على ابي موسى الحافظ اخبرك ابو القاسم غانم بن ابي نصر البرجمي انا احمد بن عبد الله ثنا عبد الله بن جعفر ثنا يونس بن حبيب ثنا ابو داود ثنا شعبة وهشام عن قتادة عن الحسن عن ابي رافع عن ابي هريرة عن النبي ﷺ «قال اذا قعد بين شعبها الاربع ثم اجتهد فقد وجب الغسل» وزاد حماد بن سلمة في هذا الحديث «انزل أولم ينزل» \* أخرجه في الصحيحين من حديث شعبة وهشام ورواه ابان بن يزيد عن قتادة وذكر فيه الزيادة التي ذكرها حماد بن سلمة ورواه مطر الوراق عن الحسن وقال في حديثه «وان لم ينزل» . وقد أخرجه مسلم في الصحيح عن جماعة عن معاذ بن هشام عن ابيه عن مطر . اخبرني ابو الحسين عبد الحق بن عبد الخالق

وابوالفضل عبد الله بن احمد بن محمد بالموصل قالانا ابوالحسين احمد بن عبد القادر بن محمدانا ابو عمرو عثمان بن محمد بن يوسف انا ابوبكر محمد بن عبدالله الشافعي ثنا اسحاق ابن الحسن الحرابي ثنا عبدالله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعائشة زوج النبي ﷺ كانوا يقولون اذا مس الختان الختان فقد وجب الغسل . رواه الشافعي رحمه الله في القديم واصحاب الموطأ عن مالك رحمه الله نحوه فهذه الآثار تعبر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه كان يغتسل اذا جامع وان لم ينزل . ومن ذهب الى هذه الآثار من الصحابة عمر بن الخطاب وعبدالله ابن عمرو ابو هريرة وعائشة رضوان الله عليهم . ومن التابعين شريح القاضي وعبيدة السلماني والشعبي وبه قال مالك والثوري وابو حنيفة واهل الكوفة والشافعي واصحابه واحمد بن حنبل واسحق . وقال ابوبكر بن المنذر ولا أعلم اليوم بين اهل العلم فيه اختلافا . فان قيل . فهذه الآثار تعبر عن فعل رسول الله ﷺ وقد يجوز ان يفعل النبي ﷺ ما ليس عليه حتم والآثار الاول تعبر عما يجب وعملا يجب فهمي اولى . يقال . الآثار التي رويت في الفصل الاول قسمان قسم منها الماء من الماء لا غير وقسم منها ان رسول الله ﷺ قال « لا غسل على من اكسل حتى ينزل » فاما ما كان من ذلك فيه ذكر الماء من الماء فان بعضهم حمله على وجه يمكن الجمع بين الحكمين رويناه عن ابن عباس . قرأت على ابي موسى الحافظ اخبرك الحسن ابن احمد الفاري انا احمد بن عبدالله انا ابواحمد الطبري ثنا عبدالله بن محمد بن شيرويه نا اسحاق الحنظلي انا الملائمي نا شريك عن ابي الجحاف عن عكرمة قال اما قال ابن عباس الماء من الماء في الذي يحتمل ليلا فيستيقظ من منامه ولا يجد بلالا . واما ما روى عن النبي ﷺ فيما بين فيه الامر واخبر فيه بالقصة وانه لا غسل في ذلك حتى يكون الماء فانه قد رويناه عن النبي ﷺ خلاف ذلك وقد صحت الاخبار في طرفي الايجاب والرخصة وتعذر الجمع فنظرنا هل نجدنا صاعن غوائل التعارض من جهة التاريخ حيث تعذر معرفته من صريح اللفظ فوجدنا آثارا تدل على ذلك وبعضها يصرح بالنسخ فحينئذ نعين المصير الى الايجاب لتحقق النسخ في ذلك .

### \*( ذكر ما يدل على النسخ )\*

أخبرني عبد المنعم بن عبد الله بن محمد انا ابو بكر عبدالغفار بن محمد بن الحسين التاجر انا احمد بن الحسن القاضي انا محمد بن يعقوب انا الربيع انا الشافعي انا الثقة عن يونس بن يزيد عن الزهري عن سهل بن سعد الساعدي قال بعضهم عن ابي بن كعب رضي الله عنه ووقفه بعضهم

على سهل بن سعد قال كان الماء من الماء شيئاً في أول الإسلام ثم ترك ذلك بعد وأمر بالغسل  
 إذا مس الحتان الحتان. وأخبرني أبو العلاء محمد بن جعفر الحازن أنا أحمد بن محمد بن أحمد التاجر  
 في كتابه عن إسماعيل بن نبال أنا أبو العباس محمد بن أحمد التاجر أنا محمد بن عيسى أنا أحمد بن منيع  
 نا عبد الله بن المبارك ثنا يونس بن يزيد عن الزهري عن سهل بن سعد عن أبي بن كعب قال «أما  
 كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ثم نهى عنها» هذا حديث يختلف فيه عن الزهري فرواه  
 يونس كما ذكرناه ورواه عمرو بن الحارث عن ابن شهاب قال حدثني بعض من أَرْضَى أَنْ  
 سهل بن سعد أخبره عن أبي بن كعب ورواه معمر عن الزهري موقوفاً على سهل بن سعد  
 وروى بإسناد آخره موصول عن أبي حازم عن سهل عن أبي بن كعب، ويشبه أن يكون الزهري  
 أخذه عن أبي حازم عن سهل وعلى الجملة الحديث محفوظ عن سهل عن أبي خزيمة أبو داود  
 في كتابه \* قال الشافعي رحمه الله وإنما بدأت بحديث أبي بن كعب في قوله الماء من الماء ونزوعه  
 أن فيه دلالة على أنه سمع الماء من الماء من النبي ﷺ ولم يسمع خلافه فقال به ثم لا أحسبه  
 زكاه إلا أنه ثبت له أن النبي ﷺ قال بعده ما نسخته \* قرأت على أبي منصور محمد بن أحمد  
 الدقاق أخبرك أبو طالب عبد القادر بن محمد أنا أبو علي المذكر أنا أحمد بن جعفر المالكي  
 ثنا عبد الله بن أحمد حدثني أبي ثنا قتيبة بن سعيد ثنا رشدين سعد عن موسى بن أيوب العافقي  
 عن بعض ولد رافع بن خديج عن رافع بن خديج قال «ناداني رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وأنا على بطن امرأتي فقامت ولم أنزل فاغتسلت وخرجت إلى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فأخبرته أنك دعوتني وأنا على بطن امرأتي فقامت ولم أنزل فاغتسلت  
 وخرجت فقال رسول الله ﷺ لا عليك الماء من الماء» قال رافع ثم أمرنا رسول الله ﷺ  
 بمد ذلك بالغسل. هذا حديث حسن وقد ذكرنا حديث عائشة وسؤال أبي موسى وحديث  
 أبي هريرة وهي أحاديث صحاح تشييد هذه الآثار وقد روى مالك عن يحيى بن سعيد عن عبد  
 الله بن كعب عن محمود بن لبيد أنه سأل زيد بن ثابت عن الرجل يصيب أهله ثم يكسل ولا ينزل  
 فقال زيد يغتسل فقلت له إن أبي بن كعب كان لا يرى الغسل فقال زيد إن أبا قد نزع عن  
 ذلك قبل أن يموت. فهذا أبي قد قال هذا وقد روى عن النبي ﷺ خلاف ذلك فلا يجوز هذا  
 عندنا إلا وقد ثبت نسخ ذلك عنده من رسول الله ﷺ كما قاله الشافعي رضي الله عنه وقد  
 رواه هناد بن السري ومحمد بن بشار بن دينار وهما من الثقات عن عثمان بن عمر عن يونس عن  
 الزهري عن سهل قال أخبرني أبي بن كعب قال إنما كانت رخصة في أول الإسلام الماء  
 من الماء ثم أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالغسل بعد ذلك خرج الماء أولم يخرج  
 وأخبرني أبو طاهر روح بن بدر بن ثابت قراءة عليه أو قرأته عليه أنا أحمد بن محمد بن أحمد

التاجر في كتابه عن أبي سعيد محمد بن موسى بن شاذان الصيرفي انا ابو العباس محمد بن يعقوب الاصم انا الربيع بن سليمان المؤذن انا الشافعي انا ابراهيم بن محمد اخبرني (١) خارجة عن زيد ابن ثابت عن ابيه عن أبي بن كعب انه كان يقول ليس على من لم ينزل غسل ثم ترع عن ذلك ابي قبل ان يموت . وفيما روى محمد بن يحيى الذهلي اخبرنا ابو اليمان الحاكم بن نافع اخبرني شعيب عن أبي حمزة عن الزهري قال كان رجال من الانصار فيهم ابو ايوب وابو سعيد الحدري يقتون الماء من الماء ويقولون انه ليس على من مس امرأته غسل ما لم يمن فلما ذكر ذلك لعمر ابن الخطاب ولعثمان بن عفان وعائشة زوج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وابن عمر ابو انا تلك الفتيا وقالوا اذامس الحتان الحتان فقد وجب الغسل بموهذا يدل على ان اكثر من كان يرى الرخصة لما بلغهم النسخ تزعموا عن ذلك وروينا عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه ونحوه .

### ﴿ ذكر خبر آخر شيد ما ذهبنا اليه ﴾

اخبرت عن زاهر بن طاهر المستملي انا ابو الحسن علي بن محمد بن علي انا ابو الحسن محمد بن احمد بن محمد بن هارون الزوزني انا ابو حاتم محمد بن حبان بن احمد التميمي انا علي بن الحسين بن سليمان انا ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني نا عبد الله بن عثمان بن جبلة نا ابو ضمرة ثنا الحسين بن عمران عن الزهري قال سألت عروة في الذي يجامع ولم ينزل قال على الناس ان يأخذوا بالآخر فالآخر من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثني عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ولا يغتسل وذلك قبل فتح مكة ثم اغتسل بعد ذلك وامر الناس بالغسل . هذا حديث قد حكى ابو حاتم بن حبان بصحته واخرجه في صحيحه غير ان الحسين بن عمران قد يأتي عن الزهري بالمناكير وقد ضعفه غير واحد من أصحاب الحديث وعلى الجملة الحديث بهذا السياق فيه ما فيه ولكنه حسن جيد في الاستشهاد .

(١) هكذا نسخة دار الكتب الازهرية بدون ترك بياض في الاصل . وفي الهندية مانصه ابراهيم بن محمد اخبرني عن خارجة بن يزيد بن ثابت ، ومترك بياض بعد اخبرني وقبل عن خارجة . وفي النسخة الملكية مانصه انا ابراهيم بن محمد بن يحيى بن زيد بن ثابت عن خارجة الح والله اعلم .